

بين النحاة والقراء

أ. عمير محمد، المركز الجامعي صالحى أحمد النعامه

ملخص:

لم يتفق النحاة جميعهم على رد بعض القراءات والظن فيها: فإن كان بعض نحاة البصرة فإن منهم من يقبل القراءات القرآنية ويستدل يرفضون بعض القراءات القرآنية في مجال نحوهم، ولا بها. وإذا كان الغالب على نحاة الكوفة الاعتماد على القراءات، فإن منهم من يعارضها، يبني عليها قواعده. إن اختلاف القراءات القرآنية لم يكن اختلاف تناقض، وإنما هو اختلاف تيسير وتسهيل فهم القرآن الكريم، لذلك قام النحاة بالتقعيد النحوي دفاعاً عن النص القرآني.

Abstract:

Nearly all the Grammarians don't agree to answer the different readings of the Quran and could not take firm decisions about them. Grammatically speaking, Some Basra grammarians refuse some Quran readings, yet they accept them the sustain their understandings. However, the majority of the Kufa grammarians rely on them but others are against. This does not mean contradiction or ambiguity but to facilitate the easiest and the best Quran interpretation and understanding. To avoid this, the grammarians have made the grammatical rules for defending the Qur'an.

تمهيد:

تعامل العرب المسلمون الأوائل مع القرآن الكريم بـ"السليقة" صفت مشاربهم . وبعد دخول الناس في دين الله أفواجا واختلاط العرب بالعجم كان لا بد من التفكير في وسائل تبسيط لغة القرآن لتكون في متناول كل مسلم أعجمي وعربي. وخرجت اللغة العربية من إطارها العربي الضيق إلى سعة الإسلام الواسع. ولإصلاح شأن العربية وتطويرها كلغة عالمية تحمل رسالة القرآن الكريم دون تغيير ولا تحريف، هيأ الله لها طائفة من علماء اللغة العربية فوضعوا علم النحو ليواجه اللحن والخطأ اللغوي ، مصداقا لقوله تعالى :

[إِنَّا نَحْنُ الْمَكْرُوهَاتُ لَهُ لِحَا فِظُونٌ] (1)

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: " يعتبر اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها ، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها ، فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هب على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام" (2)

1 - النحاة و مواقفهم من القراءات: إن النحاة الأوائل لما رأوا اللحن قد اتسعت دائرته حتى طال القرآن الكريم فكروا في وضع قواعد تضبط اللسان و تعصمه من الزلل (3) واشتغال النحاة بالقراءات كان مرافقا لنشأة النحو ، فالتطبيقات الأولى كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي ، ويونس بن حبيب ، والحليل وغيرهم كانوا جميعا قراء، ولما نضج علم النحو في البصرة ، وانتقل إلى الكوفة ، واتسعت دائرة القراءات، استقلت كل مدرسة بمنهجها (4)

ولم تكن مواقف النحاة من القراءات واحدة، فقد تباينت، إذ وجد منهم من يخطئونها تارة ويضعفونها أخرى ويؤيدنها مرة ثالثة، حتى طال الجدل بينهم وبين القراء. (5)

أولا: موقف البصريين :

كانوا يأخذون من القراءات ما وافق أصولهم وانساق لقياسهم القائم على أساس الكثير الشائع من كلام العرب، معتمدين في تمحيصه على القياس والتعليل ، وكل ما جاء مخالفا لمنهجهم فهو عندهم شاذ لا يقاس عليه (ولا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم وتناسق مع مقاييسهم). (6) وأثر عن سيبويه أنه كان لا يستشهد بالقراءات المخالفة للقياس إلا قليلا والبصريون أنفسهم يتفقون في مسألة ويختلفون على أخرى (7) وهو ما يفسره موقف ابن حزم حيث قال: (من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذ مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها) (8).

ومما عيب على البصريين الإسراف في تأويل القراءات القرآنية التي تخالف أقيستهم وقواعدهم و ذلك بقصد إقامة التناسب بين النصّ القرآني وقواعدهم النحوية و إزالة التناقض الظاهر بينهما فيصحّ النصّ وتصح القاعدة ، و يظهر الانسجام بين ما وجهوه و ما قعدوه (9) .

ومن الأمثلة على تخطئة البصريين لبعض القراءات المتواترة، قراءة "ابن عامر" لقول الله تعالى: **{ وَكَلَّمَكَ رَبِّ زَيْنًا لَا كِبْرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ }** (10) قرأ الجمهور ببناء الفعل للمعلوم ونصب قتل على أنه مفعول مقدم ورفع شركاؤهم على أنه فاعل مؤخر. وقرأ "ابن عامر" ببناء الفعل للمجهول ورفع قتل على أنه نائب الفاعل ونصب أولادهم على أنه مفعول للمصدر وجر شركائهم على أنه مضاف إلى قتل. وقد منع ذلك جمهور البصريين، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية، ورفضوا الاحتجاج بقراءته، لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف .

و اعترض الزمخشري في الكشف على هذه القراءة فقال: " وأما قراءة ابن عامر برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل للشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمحاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف " شركائهم " مكتوبا بالياء " (11).

وقد رد عليه كثير من الباحثين ومنهم ابن المنير في تعقيبه على الكشف إذ يقول: " لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء. وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه وحفظه كلامه مما رماهم به. فإنه تحيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به ولم يعلم الزمخشري أن... اجتهاداً لا نقلاً ولا سماعاً؛ فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه على عليه السلام على جبريل عليه السلام كما أنزلها عليه، ثم تلاها النبي ﷺ هذه القراءة قرأها الرسول

عدد متواتر من الأئمة، ولم يزالوا يتناقلونها ويقرأون بها خلفاً عن سلف حتى انتهت إلى ابن ولولا أن المنكر ليس من أهل الشأنين أعني علم القراءة... عامر فقرأها أيضاً كما سمعها وعلم الأصول لحيف عليه الخروج من ربة الدين، وإنه مع هذا العذر لفي زلة منكراً". (12) كما ناقشه الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه « في أصول النحو » بقوله: " وما كان على الزمخشري ، وهو أعجمي تخرج بقواعد النحاة المبنية على الاستقراء الناقص ، أن يتجرأ لنقد رجل عربي قويم الملكة ، فصيح اللسان، حجة في لغة العرب..." (13)

وهذا المذهب غير صحيح لمعارضة هذه القراءة السبعية له. وفي هذا يقول ابن مالك في الكافية محتجاً لقراءة ابن عامر: (14)

وحجتي قراءة ابن عامر ﴿ ﴾ وكم لها من عاضد وناصر
وهذا لا يعني أنّ البصريين يرفضون القراءات رفضاً كلياً، وإنما يرفضون منها بعض وجوه القراءات التي كانت من التباين و الكثرة بحيث يصعب أن تنظمها قاعدة نحوية معينة قال ابن الجزري: (15) " فإنّ القراءات المشهورة اليوم السبعة و العشرة ، و الثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأول قلّ من كثر ، ونزر من البحر فإنّ من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين ، وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقلّمين عن السبعة و غيرهم كانوا أمّا لا تحصى و طوائف لا تستقى ... " وأخذ عن البصريين أنهم لم يستقرئوا كل القراءات القرآنية التي تمثّل أفصح لغات العرب حتى وإن شذت ، و هذا الرأي لا ينطبق على جميع النحاة القدماء كعمرو بن العلاء و يونس بن حبيب و خليل بن أحمد و سيويوه ، و الأخفش و الكسائي ، فقد نظروا في مختلف وجوه القراءات وما نتج عنها من خلافات في أوجه الإعراب للكلمة الواحدة، لكن ما يعرف من منهجهم النحوي أنهم استبعدوا الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس.

(16) إن موقف البصريين الراض لبعض القراءات جعل مخالفيهم يعيرون عليهم شدة تمسكهم بقواعدهم كما وضعت .

وقد زعم بعض البصريين أنّ القراءات المخالفة لقوانينهم إن لم تكن ظناً فهي تخليط ربما تولد من خطأ كتاب المصاحف في الرسم ، وأنّ القرآن يجب أن يستمد قراءته من قواعدهم. (17)

وقد اشتهر من البصريين قراء نحويين منهم: (18)

- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ).

- وعيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ).

- وأبو عمرو بن العلاء (ت145هـ).

- والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ).

- يونس بن حبيب (ت 182هـ)

ثانياً: موقف الكوفيين :

فخالفوا منهج البصريين في موقفهم من القراءات ، إذ اتخذوا القراءات مصدراً لتأسيس قواعدهم ، ووضع أساليب تعبيرهم ، غير مبالين بالقياس . فانتهجوا بذلك منهج المحدثين في تدوين الحديث النبوي الشريف، فقبلوا القراءات بسند الرواية وما تميزت به من دقة و ضبط و إتقان ، وكانت في نظرهم أحق اعتماداً وأوثق مصدراً في إثبات القواعد النحوية ، وأصدق تعبيراً عن أساليب العرب التي تعددت لغاتها وتباينت أساليبها ، يؤكد ذلك نزول القرآن على سبعة أحرف كما روي عن النبي ﷺ .

وقد يعود اعتماد مدرسة الكوفة على القراءات في تأصيل قواعدهم النحوية ، لأنّ الكسائي إمام هذه المدرسة من القراء السبع ، و أن الكوفة حظيت بنزول سبعين رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ، ممن شهدوا بدرًا وثلاثمائة من أصحاب الشجرة (19) .

كما نزل بالكوفة عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود مبعوثين من عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليعلموا الناس القراءة.

وقد اشتهر من الكوفة ثلاثة قراء وهم:

- 1- حمزة بن حبيب (ت : 156 هـ)
- 2- وعاصم بن أبي النجود (ت : 127)
- 3- وعلي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ).

فإذا أردنا أن نؤرخ لمدرسة الكوفة، فينبغي أن نؤرخ للكسائي، لأنه هو النحوي الأول الذي رسم للكوفيين منهجا يقتفون أثره.

فمنهج الكوفيين هو المنهج الذي سلكه الكسائي و قد ابتنى على أسس بصرية و كوفية: أما الأسس البصرية فهي ما تأثر به بدراسته على الخليل و غيره من قدماء البصرة. أما الأسس الكوفية فهي ما تأثر به في بيئته العلمية الأولى، يوم إن كان قارئاً معنياً بالرواية شأن القراء و المحدثين الذين طغى منهجهم على البيئات العلمية في الكوفة. وللكوفيين بوجه خاص - عناية فائقة بالشواهد و النوادر، و كان من بين أصحاب الكسائي والقراء و تُعَلَبُ حفظة لهذه الشواهد. كعلي بن المبارك الأحمر صاحب الكسائي الذي قيل: أنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو. وقد قبلوا كل ما جاء عن العرب و اعتدوا به و جعلوه أصلاً من أصولهم التي يرجعون إليها. و يقيسون عليها. و يستوثقون منها، حتى تلقفوا الشواهد النادرة و قبلوا الروايات الشاذة (20).

لقد كان الكوفيون أكثر قبولاً للقراءات القرآنية من البصريين وأكثر احتجاجاً بها لموقفهم من جميع لغات العرب (21)، فقد قبلوها كلها فكيف يردون قراءة قرآنية ثبت سندها عن رسول الله ﷺ ففي قراءة ﴿تَجْرِبُونَ بِئِرٌ وَتُمْ بِأَيْمَانِهِمْ﴾ (22) قرأ جمهور القراء ﴿تَجْرِبُونَ﴾ بالتخفيف إلا عبد الرحمن السلمي فإنه قرأ ﴿تَجْرِبُونَ﴾ .

وخرج القراء هاتين القراءتين بقوله: "كَأَنَّ ﴿خُرْبُونَ﴾: يَهْلُونَ و﴿خُرْبُونَ﴾ بالتخفيف: يخرجون منها: يتركونها ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعطلوها؟ فهذا معنى ﴿خُرْبُونَ﴾ [والذين قرأوا: ﴿خُرْبُونَ﴾ ذهبوا إلى التهديم و الاجتماع من قراءة القراء أحب إلي". (23)

فالكوفيين حلون من مخالفة القراءات، فهم يقفون منها موقفا معتدلا و يقبلونها و يحتجون بها و قعدوا على ضوئها كثيرا من القواعد فكانت أصلا لأحكامهم النحوية وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع القراء عليها فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها، لأنّها صواب عندهم فإنها من مصادر دراسات القراء، يستشهد بها و يصوّها و يحتج بها.

ويرجح الدكتور عبد العال سالم مكرم منهج الكوفيين في تعاملهم مع القراءات على منهج البصريين حيث يقول: (ومنهج الكوفيين في الواقع أسلم وأصح في ميدان القراءات من منهج البصريين، لأن اتخاذ القراءات مصدرا للاستشهاد يثري اللغة ويزيد من رصيدها ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام) (24)

وبذلك يتفق منهج الكوفيين مع تعريف ابن جني لعلم النحو، حيث قال: هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شدد بعضهم عنها رُد إليها) (25)

2 - بين النحاة والقراء:

إنّ القرآن الكريم هو النص العربي الصحيح، المتواتر، المجمع على تلاوته بالطرق و الكيفية التي وصل إلينا بها في الأداء، و لا يوجد على مر العصور أمة أولت كتابا من العناية و الحفظ ما أولاه المسلمون لكتاب الله تعالى إذ توفر له من عناية العلماء والحفاظ بضبط قراءته، ورواياته ضبطاً عن العلماء الثقات، فقد تلقاه التابعون عن الصحابة عن رسول الله ﷺ بسلاسل متلاحقة من طبقات القراء الحفاظ، حفظوه في الصدور، و قيده و ضبطوه في السطور وكان

كل قارئ يسلم الراية لمن خلفه واستمرت هذه السلسلة الذهبية من عهد الرسول ﷺ إلى يومنا هذا و ستستمر إلى أن يرث الله الأرض و من عليها
يقول سعيد الأفغاني (26): " و على هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة و النحو و الصرف و علوم البلاغة، و قرولاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة. أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك إذ أنها مروية عن الصحابة و القراء التابعين، و هم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي، فما بالك بقراءتهم التي تحو ضبطها و سمعوها من رسول الله ﷺ".

لقد ثبت، أن النحويين وضعوا قواعدهم على استقراء ناقص للغة العرب، ثم ثبتوا هذه القواعد بمقاييس عقلية منطقية، بغية أطرادها في الكلام؛ ولذا كثر في قواعدهم التأويل و التعليل. فإذا ما جاءت قراءة صحيحة، تخالف قاعدتهم القياسية، ردها و تألوها. و المنهج السليم يقتضي منهم إذا ما خالفت قاعدتهم التي استنبطوها -نتيجة استقراء غير كامل - قراءة صحيحة ، أن يغيروا قاعدتهم بما يتلاءم و القراءة الصحيحة الثابتة ، لا أن يتأولوا القراءة لتوافق قاعدتهم ، و يصور سعيد الأفغاني حال أولئك النحاة و موقفهم من بعض القراءات الصحيحة بقوله (27): " حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند ، تخالف قاعدتهم القياسية ، طعنوا فيها ، و إن كان قارئها أبلغ و أعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم. و قد سبقه إلى ذلك الفخر الرازي ؛ فوصف اضطراب النحاة و تناقضاتهم في الاحتجاج ببعض القراءات ، فقال (28) "إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، و كثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن الكريم فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به .

و أنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول دليلاً على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى".

أما ابن حزم فإنه ينتقد صنيع فريق من النحاة في تحكيم قواعدهم المستنبطة على بعض القراءات ، بحيث جعلوا تلك القواعد أمراً ثابتاً لا يمس ، فينصرفون إلى تأويل الآية و صرفها عن وجهها، لتوافق قاعدتهم ، نقل عنه الأفغاني⁽²⁹⁾ قوله: "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً و يتخذه مذهباً ، ثم تعرض له آية خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها".

ويقول في موضع آخر متعجبا أشد العجب من صنيع بعض النحاة⁽³⁰⁾:

" و لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس ، أو لزهير أو لجرير ، أو الحطيئة أو لأعرابي أسدي أو سُلمي أو تميمي ، أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة ، و قطع به ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد لله تعالى ... كلاماً لم يلتفت إليه ، و لا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ، و يحرفه عن موضعه ، و يتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه". والأمثلة على اضطراب فريق من النحويين تجاه بعض القراءات الصحيحة كثيرة ، منها: قرر النحاة بناءً على استقراءهم: أن الياء الزائدة، إذا وليت ألف الجمع الذي على وزن مفاعل تقلب همزة ، فإن لم تكن زائدة فلا تقلب⁽³¹⁾.

ولما قرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة - عن نافع وابن عامر في رواية: - (معائش) بالهمز من قوله تعالى: { وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ }⁽³²⁾ ردها النحاة وعلّوها خطأ، رغم أنها مروية عن ثقات. لا لشيء إلا لأنها خالفت قاعدتهم.⁽³³⁾

- قال الزجاج: (34) "وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ... ولا أعرف لها وجهاً ... ولا أحب القراءة بالهمز".

- أما المازني فعدّ نافعاً لا يعرف العربية ، فقال: "أصل أخذ هذه القراءة عن نافع و لم يكن يدري ما العربية ، و كلام العرب التصحيح في نحو هذا".

و قد ردّ أبو حيان مزاعم النحاة ، فقال ⁽³⁵⁾: (و لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة وقال الفراء : "ربما همزت العرب هذا و شبهه يتوهمون أنها فعيلة..." فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا و شبهه، و جاء به الثقة "ابن عامر" و هو عربي صراح ، و قد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن ، و "الأعرج" وهو من كبار قراء التابعين و "زيد بن علي" وهو من الفصاحة و العلم بالمكان الذي قل أن يدانيه في ذلك أحد ، و "الأعمش" وهو من الضبط و الإتقان و الحفظ و الثقة بمكان ، و "نافع" وهو قد قرأ على سبعين من التابعين و هم من الفصاحة و الضبط و الثقة بالحل الذي لا يجهل ، فوجب قبول ما نقلوه إلينا ، و لامبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا " و يرد أبو حيان على زعم المازني بأن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فيقول ⁽³⁶⁾

"وأما قوله: إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية" فشهادة على النفي ، و لو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب. فهو لا يلزمه ذلك ، إذ هو فصيح متكلم بالعربية ، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء ، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم ذلك".

ورد أبي حيان على هؤلاء النحاة ردّ وجيه ، فمنهج القراءة حقيقة أسلم و أقوم من منهج النحاة ، فالقراء اشتروا لصحة القراءة ثلاثة شروط ⁽³⁷⁾:

- صحة السند إلى الرسول ﷺ.

- موافقتها رسم المصحف العثماني.

- موافقتها وجهاً من وجوه العربية.

فالقراءة عندهم سنة متبعة، و لا تخضع لقياس عربية و لا لفشو لغة ، يقول الداني ⁽³⁸⁾: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، و الأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبت عندهم لم يردها قياس عربية و لا

فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها". و قد التزم القراء بهذا النهج السديد، وحرصوا على تطبيقه بكل أمانة ودقة.

أما النحويون فجمعوا أقوالا للعرب نثرية و شعرية ، ثم استنبطوا منها قواعدهم ، وحاولوا أطرادها بمقاييس منطقية عقلية و كثيراً ما ينعت فريق من النحاة بعض القراءات الصحيحة بالضعف و الرداءة ، لا لشيء إلا لأنها خالفت أقيستهم ، ومثال على ذلك : أن حمزة بن حبيب وهو من القراء السبعة قرأ قوله تعالى: { **وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيٍّ** }⁽³⁹⁾ بكسر الياء. و قرأها أيضاً بهذه الكيفية "الأعمش" ، و"يحيى بن وثاب" ، و"حمدان بن أعين" ، و جماعة من التابعين⁽⁴⁰⁾ . فما كان من النحويين إلا أن طعنوا في هذه القراءة.

أ- فقال الزجاج : " هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف"⁽⁴¹⁾ .

ب- وعلها النحاس شاذة ، فقال: " صار هذا بإجماع، لا يجوز... ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ "⁽⁴²⁾

ج- وقال الزمخشري: " وهي ضعيفة، و استشهدوا لها ببيت مجهول "⁽⁴³⁾.

د- وقال عنها الفراء: " و لعلها من وهم القراء طبقة يحيى ، فإنه قل من سلم من الوهم " ثم يتهمهم قلة الدراية بالعربية ، فيقول : " و لعله ظن أن الباء في " **بُصْرِيٍّ** " خافضة للحرف كله. و الياء من المتكلم خارجة من ذلك"⁽⁴⁴⁾ .

وقد جاء في تفسير القرطبي، ما يوضح علة الخلاف في هذه الآية، والموقف السليم من ذلك: حيث قال: " وقراءة العامة " **بُصْرِيٍّ** " بفتح الياء.

وقرأ الأعمش وحمزة " **بُصْرِيٍّ** " بكسر الياء.

والأصل فيها **بُصْرِيٍّ** فذهبت النون للإضافة، وأدغمت ياء الجماعة في ياء الإضافة، فن

نصب فلاجل التضعيف، ولأن ياء الإضافة إذا سکن ما قبلها تعين فيها الفتح مثل:

(هَوَايَ وَهَاصِي) فِإِنْ تَحْرُكُ مَا قَبْلَهَا جاز الفتح والإسكان. مثل: (غُلَامِي وَغُلَامِي) (45)

وَمِنْ كَسْر فَلانْتِقَاء السَّاكِنِينَ حُوِّكَتْ إِلَى الكسرة، لأنَّ الياء أخت الكسرة.

وبعد ما ذكر الطاعنين في قراءة حمزة، ذكر ردود المؤيدين لهذه القراءة فقال:

(وقال قطرب هذه لغة بني يَرْبُوع يزيدون على ياء الإضافة ياءً).

وقال: القشيريُّ الذي يَغْنِي عن هذا أنَّ ما يَثْبِت بالثَّوَاتِر عن النَّبِيِّ p فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح أو رديء، بل هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه، فلعل هؤلاء أرادوا أنَّ غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح" (46).

إنَّ الذي جعل النحاة يطعنون في بعض قراءات الأئمة الكبار، هو اعتقادهم أن النحويين أضبط للقراءة من القراء. قال ابن جني: "والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة في [لِأَرْبَعِكُمْ] لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً" (47)

وقال الزمخشري: "والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الراوي والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو" (48).

ولما رجح ابن عطية الأندلسي (ت 546 هـ) نقل أبي الفتح ابن جني، على نقل أبي عمرو الداني (ت 444 هـ)، رد عليه أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) (49)

فقال: (هذا الذي قاله من أن أبا الفتح أثبت، كلام لا يصح، إذ رتبة أبي عمرو الداني في القراءات ومعرفتها، وضبط رواياتها، واختصاصه بذلك بالمكان الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات، فضلاً عن النحاة الذين ليسوا بمقرئين، ولا رووا القرآن عن أحد ولا روى عنهم القرآن أحد. هذا مع الديانة الزائدة، والثبوت في النقل، ووفور الحظ من العربية، فقد رأيت له كتاباً في (كلا وكلتا)، وكتاباً في (إدغام أبي عمرو الكبير) دل على اطلاعه على ما لا يكاد يطلع عليه أئمة النحاة ولا المعربين، إلى سائر تصانيفه رحمه الله) ويظهر من رد أبي

حيان أنّ كثيراً من القراء هم من النحاة، وأن كثيراً منهم يتميز بالضبط والدقة في النقل، وأن بعضهم أعلى رتبة من بعض النحاة. وأنّ أئمة القراءات هم الذين خدموا الأمة واللغة، و جعلهم الله تعالى من أسباب حفظ كتابه .

يقول الإمام السيوطي: (لما اتسع الخرق ، وكاد الباطل أن يتلبس بالحق، قام جهابذة الأمة وبالغوا في الاجتهاد ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ ، بأصول أصلوها وأركان فصلوها) (50) .

والنتيجة: من خلال عرض مواقف النحاة والرد عليهم تبين لي ما يلي:

أ - أنه بقدر ما كان هناك من يقرأ من القراءات لأنها تخالف القواعد التي تمسك بها، فهناك فريق من العلماء انتصر للقراءة منطلقاً من أنها من القرآن الكريم لا يجوز الطعن فيها، ويجب الانتصار لها والبحث عن الوجه الملائم لتخرجها.

ب- أنّ القراءات القرآنية سنة متبعة، وهي أقوى حجة من الشعر وأكثر دقة وأشد ضبطاً وإتقاناً، مادام سندها الرواية الصحيحة، و بهذا تكون هي الأحق أن تشتق منها المقاييس وتستمد منها الأصول، لا أن تكون خاضعة للمقاييس الموضوعية.

ج- كان الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة محل إجماع، وهو ما ظهر جلياً في كتاب سيبويه لأن في زمانه لم تكن القراءات قد ميزت ونسبت إلى القراءة. (51) فقد ضمّن كتابه سبعة وخمسين ومائة شاهد من شواهد القرآن الكريم، وهي تصل إلى أكثر من 60% من مجموع شؤده التي بلغت ستّة وتسعين وثلاثمائة شاهد، وهذه النسبة المرتفعة من شواهد القرآن التي اعتمد عليها سيبويه تدلّ على مدى اهتمامه بالقرآن الكريم لتكون آياته حجة لعلماء اللغة والنحو.

فالنحوي لا غنى له عن القرآن الكريم وقراءاته إذ هو مادة استشاده للقواعد النحوية.

وقد أجمع النحاة على أنّ القرآن الكريم - بكل قراءاته المتواترة والشاذة - أصحّ كلامٍ عربي يُحتج به⁽⁵²⁾. فنصّ سيوييه على أنّ القراءة لا تخالف، لأن القراءة السندّة".

وقال الفراء مبيناً أهمية القرآن الكريم في الاحتجاج: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"

وقال ابن خالويه: "قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك".

د- إذا كان النحاة البصريون يرفضون كثيراً من القراءات، في مجال نحوهم، فإن منهم من يقبل القراءات ويستدل بها، وإذا كان الغالب على نحاة الكوفة الاعتماد على القراءات، فإن منهم من يعارضها، فقد كان سيوييه (البصري) يرى أن القراءة سنة متبعة، بينما كان الفراء (الكوفي) يرفض بعض القراءات. وإذا كان المازني (البصري) يخطئ بعض القراءات، فإن الكسائي (الكوفي) يؤيد قراءة أخرى، ويبيّن عليها قواعده. وهكذا كما رأينا أننا لم يتفق النحاة جميعهم على ردّ بعض القراءات والظعن فيها.

هـ - أنّ هناك تلازماً بين النحو والقرآن الكريم وقراءاته، فالقرآن الكريم هدّب اللسان العربي من وحشي الكلام وغريبه وخلص اللغة العربية من شتات اللهجات الكثيرة، وجعلها لغة عالمية تنطق بها الأمم. ويعود للقرآن الفضل في تععيد اللغة وضبطها.

و- أنّ القراءات القرآنية بأنواعها والتي ردها بعض النحاة، كانت مادة من موادّ الدرس النحوي، لما أحدثته من تفاعل بين النحاة، فأثرت لغة القرآن وحمتها من كلّ لحنٍ أو تشكيك قد يقع فيه من يجهل القراءات القرآنية.

ز- ما كان اختلاف القراءات القرآنية اختلاف تناقض وتضاد، وإنما هو اختلاف تيسير وتخفيف على هذه الأمة، بل هو كمال الإعجاز وغاية الإيجاز، مصداقاً لقوله تعالى:

{ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عَدُوِّ رِ اللَّهِ لَوَجَّوْا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا } (53)

إنصاف: الإنصاف يقتضي أن نعذر نحاتنا الأوائل فيما انتهجوه من الاختصار على اللغة الأدبية، و ذلك أنّ المنهج يرتبط بالغاية من الدراسة النحوية، و هي خدمة القرآن الكريم ، الذي نزل بلغة أدبية رفيعة المستوى ، فلا سبيل إلى فهمه و تحليل أساليبه إلا في ضوء الأساليب الأدبية العالية عند العرب ، و هذا ما دعاهم إلى الاعتماد على لغة الشعر، كونها أرقى مستويات الأدب ، واتخاذها مصدراً لقواعدهم و أحكامهم وقد عبّر عن ذلك تمام حسان عندما تساءل أسئلة إنكارية⁽⁵⁴⁾:

" فماذا عسانا أن يكون موقفنا من النحاة في ضوء هذه الملابسات ؟ أنلومهم لأنهم خالفوا مقاييس و طرقاً منهجية لم يكن لها وجود في زمانهم ، أم نرى ما رأوه ضرورة الأخذ بهذه اللغة الأدبية ؟ "

إن النحاة لم يتصدوا لمهمة إنشاء النحو إلا لخدمة القرآن الكريم من أن تتسرب إليه ظاهرة اللحن، و القرآن نص أنزل باللغة الأدبية، و ليس بلغة التخاطب العادية، فكان على من يودّ المحافظة على القرآن الكريم، أن يدرس اللغة التي أنزل بها.

الخلاصة:

إن كان من النحاة البصريين من يرفضون من القراءات، في مجال نحوهم، فإن منهم من يقبل القراءات القرآنية ويستدل بها، وإذا كان الغالب على نحاة الكوفة الاعتماد على القراءات، فإن منهم من يعارضها، فقد كان سيبويه (البصري) يرى أن القراءة سنة متبعة، بينما كان الفراء (الكوفي) يرفض بعض القراءات. وإذا كان المازني (البصري) يخطئ بعض القراء. فإن الكسائي (الكوفي) يؤيد قراءة أخرى، ويبيّن عليها قواعده.

وهكذا لم يتفق النحاة جميعاً عليهم على ردّ بعض القراءات والظعن فيها.

ولقد قيض الله تعالى لكتابه فريقا من النحاة خدموا القراءات القرآنية بالتوجيه والشرح، وبينوا على المجترئين عليها بالتلحين أو التضعيف، أصولها، وحقّقوا في صلتها بقواعدهم اللغوية، ودرّوا وتعدّدت مناهجهم وطرقهم في هذا العلم وأتقنوه وبرعوا فيه. وتجاوزوا المتواتر منها إلى الشاذّ،

الهوامش والمراجع:

*القرآن الكريم:رواية حفص عن عاصم

1. سورة الحجر. الآية : 09
2. الأفغاني سعيد. من تاريخ النحو. ص8
3. د. محمد دويس - الفكر النحوي العربي-مخطوط- رسالة دكتوراة-وهران-2009- ص140
4. آل إسماعيل نبيل محمد - علم القراءات نشأته وأطواره - الرياض-مكتبة التوبة- ط1: 1421هـ - ص305 .
5. المرجع نفسه والصفحة.
6. عبد العال سالم مكرم - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية- القاهرة- دار المعارف-ط1-د.ت. ص109
7. ينظر : شوقي ضيف- المدارس النحوية - القاهرة - دار المعارف - ط7 - د.ت- ص80
8. المرجع السابق والصفحة.
9. عبد الكريم الأسعد- الأخفش الأوسط مقلد أم مجدد-مقال بمجلة البحوث الإسلامية،عدد:38،ص292.
10. سورة الأنعام: الآية: 137
11. الزمخشري- الكشاف- شرح ابن المنير -ج2- ص70
12. الزمخشري- الكشاف -ج2- ص70
13. الأفغاني سعيد - أصول النحو - ص44
14. ابن عقيل - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك - ج2- ص240
15. ابن الجزري - النشر للقراءات العشر/ وينظر: التواقي بن التواقي،القراءات القرآنية، الجزائر ،دار الوعبي، ص:348
16. - عبد العال سالم مكرم - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية - ص : 97
17. مهدي المخزومي- مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة - بيروت-دار الرائد-ط3- 1986- ص 79-
18. انظر:أ
حمد أمين،- ضحى الإسلام- القاهرة- مصر-مكتبة النهضة المصرية- د.ت- ط8 - ج2/ص284.
19. مهدي المخزومي- مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو- ص : 12 .
20. عبد الرحمن السيد - مدرسة البصرة النحوية، نشأتها و تطورها- القاهرة- 1968 - ص 145
21. أمين أحمد- ضحى الإسلام - ج 2-ص 296
22. سورة الحشر - الآية:2

23. - الفراء أبو زكرياء --
- معاني القرآن - تحقيق علي النجار و شلبي-بيروت -عالم الكتب- ط2 - -ج3- ص143
24. ينظر: مهدي المخزومي - مدرسة الكوفة - ص : 341
25. ابن جني -
الخصائص - ج1-ص:34
26. سعيد الأفغاني - في
أصول النحو - ص28
27. المرجع نفسه- ص 31
28. الرازي فخرالدين - التفسير الكبير - بيروت- دار الكتب العلمية- ط1- 1991م -ج3 - ص193
29. سعيد الأفغاني - في أصول النحو - ص31
30. ابن حزم - الفصل في الملل -تح: محمد إبراهيم ، جدة ، شركة مكتبات عكاظ، ط: 1402هـ -ج3- ص231
31. شرح ابن عقيل - ج 4 - ص:212
32. سورة الأعراف- الآية: 10
33. ينظر: أبو حيان- البحر المحيط - ج4- ص271
34. الزجاج - معاني القرآن وإعرابه- ج 2 - ص321
35. المصدر نفسه والصفحة.
36. أبو حيان- البحر المحيط - ج4- ص272
37. ينظر ابن الجزري - النشر في القراءات العشر - ج1- ص10
38. المصدر نفسه والصفحة
39. سورة إبراهيم - الآية: 22
40. ابن الجزري - النشر - ج1 - ص:299
41. أبو حيان - البحر المحيط - ج5- ص:419
42. النحاس أبو جعفر- إعراب القرآن - تح: زهير غازي - بيروت -عالم الكتب- ط2- 1405هـ -ج2- ص:368
43. الزمخشري - الكشاف- ج2- ص:300
44. الفراء- معاني القرآن- ج2 - ص:76
45. القرطبي - الجامع لأحكام القرآن- القاهرة- دار الكتاب العربي -ط3- 1387هـ- 1967م - ج9- ص:295
46. المصدر نفسه - ج9-ص:295
47. ابن جني- الخصائص - ج1 - ص: 72
48. الزمخشري - الكشاف - ج2- ص:300
49. أبو حيان- البحر المحيط- ج4- ص 309

- وينظر: عضيمة - دراسات لأسلوب القرآن-ج1 - ص 28
50. السيوطي - الإتقان في علوم القرآن - ج1 - ص 104 .
51. رفيدة إبراهيم - النحو وكتب التفسير - ج2- ص1073
52. ينظر صلاح شعبان -موقف النحاة من القراءات القرآنية. -القاهرة -دار غريب-ط1-2004- ص174
53. سورة النساء: الآية: 82
54. تمام حسن - الأصول - القاهرة - مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1982م - ص:103.